

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 9-13/11/2015

تقارير التقييم

البند 6 من جدول الأعمال

رد الإدارة على توصيات تقييم الحافظة
القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة
(2011-2014)

للنظر



Distribution: GENERAL

WFP/EB.2/2015/6-D/Add.1

2 October 2015

ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس التنفيذي الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بالموظفين المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس بفترة كافية.

السيد C. Kaye
مدير
شعبة إدارة الأداء والرصد
رقم الهاتف: 066513-2197

السيد C. Nikoi
المدير الإقليمي
الجنوب الأفريقي
البريد الإلكتروني: chris.nikoi@wfp.org

السيد C. Martino
استشاري برامج
فرع إدارة الأداء وإعداد التقارير
رقم الهاتف: 066513-3576

الخلفية

- 1- تعرض هذه الوثيقة رد الإدارة على توصيات تقييم حافظة البرنامج في جمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة 2011-2014. وقد ركز التقييم على موازنة عمليات البرنامج وتحديد وضعها الاستراتيجي في البلد؛ والعوامل المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في البرنامج وجودة هذه العملية؛ وأداء الحافظة ونتائجها.
- 2- وعموماً، مُولت عمليات اللاجئين تمويلاً جيداً إلى حد معقول إلا أن عدم توفر التمويل للبرنامج القطري حال دون تنفيذ الأنشطة الإنمائية المقررة. وعلى الرغم من ذلك، يعترف التقييم بتعزيز سياسات الحكومة ونظمها وقدراتها ومواردها إضافة إلى سرعة تطوّر نظم شبكات الأمان خلال فترة التقييم. وتركز الاستراتيجيات الوطنية الجديدة على النهج الاقتصادية والتجارية المستندة إلى السوق بإيلاء عناية أكبر لطرائق توفير المساعدة الغذائية تختلف عن المساعدة الغذائية المباشرة التي يقدمها البرنامج.
- 3- وقد حدّث القيود المالية من مشاركة البرنامج في وضع السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية وفي تقديم المساعدة التقنية على النحو المحدد في الاستراتيجية القطرية للفترة 2011-2016. وكان الغرض من هذا العمل وضع برامج متكاملة وحلول لمكافحة الجوع تنسجم بطابعها الابتكاري.
- 4- وتضاءلت مشاركة البرنامج المتصلة بالسياسات في مجال التغذية المدرسية بسبب تقلص اهتمام الحكومة بنهج البرنامج. ومع ذلك، يسرّ الإدارة أن تلاحظ استنتاج التقييم الذي يفيد بأن المساعدة الغذائية المقدمة إلى اللاجئين اتسمت بالفعالية والكفاءة بصفة عامة على الرغم من القيود المفروضة على الموارد وبأن النموذج التجريبي للشراء من أجل التقدم يسرّ استدامة النتائج واعتماد السياسات.
- 5- وإذ ترحب الإدارة بنتائج التقييم وتوصياته، ستعمل على إعادة تعريف أنشطة المساعدة الغذائية في الإطار الوطني للحماية الاجتماعية. وتعترف الإدارة بضرورة تصميم نظم أكثر مرونة لتوفير الموارد والإدارة من أجل دعم برامج المساعدة الغذائية وستركز على تنفيذ السياسة الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين وعلى توكي القيمة المضافة المثلى لمبادرة توحيد الأداء في الأمم المتحدة.
- 6- وتؤكد الإدارة أن توفير الغذاء سيظل أنسب طريقة تحويل ترمي إلى التصدي للفجوات التغذوية المحددة على نطاق البلد وإلى تقديم المساعدة الغذائية الفورية إلى اللاجئين الجدد المتدفقين عند الاقتضاء.
- 7- وتعرض المصفوفة التالية الإجراءات والجدول الزمنية المقررة لتنفيذ التوصيات.

رد الإدارة على توصيات تقييم الحافظة القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (2011-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
<p>التوصية 1: بدعم من المكتب الإقليمي ووحدة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في المقر الرئيسي، ينبغي للمكتب القطري أن يعيد تعريف ويعيد هيكلة أي مساعدة غذائية في المستقبل – باستثناء المساعدة الغذائية الإنسانية ومبادرة التسويق الزراعي للشراء من أجل التقدم – وذلك ضمن الإطار الوطني للحماية الاجتماعية في جمهورية تنزانيا المتحدة.</p> <p>وينبغي صياغة مفهوم المساعدة الغذائية وهيكلتها وتصميمها وتسليمها من خلال الإطار والنظام الوطنيين للحماية الاجتماعية. وحتى بمشاركة غير كافية من البرنامج خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، حققت الحكومة وشركاؤها تقدماً بفضل نظام للحماية الاجتماعية يزداد شمولاً تحت رعاية صندوق تنزانيا للعمل الاجتماعي. ويُمكن لأنواع المساعدة الغذائية وما يتصل بها من طرائق النقل التي يوفرها البرنامج أن تتواءم مع هذا النظام.</p>	<p>المكتب القطري والمكتب الإقليمي في جوهانسبرغ وشعبة السياسات والبرامج ووحدة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان</p>	<p>موافق عليها.</p> <p>سيستعرض المكتب القطري بدعم من المكتب الإقليمي والمقر الرئيسي مساهمة البرنامج في الإطار الوطني للحماية الاجتماعية كجزء من الاستعراض الاستراتيجي الجاري لمبادرة القضاء على الجوع ووضع خطة البرنامج الاستراتيجية القطرية الجديدة (2016-2021).</p> <p>وسيشترك البرنامج في الفريق العامل المعني بالحماية الاجتماعية ضمن إطار خطة عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استناداً إلى الدعم الذي قدمه سابقاً إلى الحكومة لتصميم البرنامج الوطني لشبكات الأمان أي صندوق تنزانيا للعمل الاجتماعي. وقد حوّل المكتب القطري أنشطته التجريبية في مجال المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول والتغذية المدرسية المعتمدة على المنتجات المحلية إلى الفريق العامل لتحسين الصلات بين برامج البرنامج والإطار الوطني للحماية الاجتماعية.</p>	<p>نهاية عام 2016</p> <p>قيد التنفيذ</p>
<p>التوصية 2: ينبغي للمكتب القطري، بدعم من المكتب الإقليمي وشعبة السياسات والبرامج في المقر الرئيسي، أن يطبق أكبر قدر ممكن من المرونة لدى تصميم أي برنامج آخر للمساعدة الغذائية وتزويده بالموارد وإدارته لكي يُصبح أداة دعم مبتكرة واستباقية للحكومة. وينبغي أن تستند أي برامج أخرى للمساعدة الغذائية إلى تحليل استراتيجي لميزات البرنامج المقارنة وأدواره المناسبة في البلد. ولتحقيق ذلك:</p>	<p>المكتب القطري والمكتب الإقليمي في جوهانسبرغ وشعبة السياسات والبرامج</p>	<p>موافق عليها.</p> <p>إن جمهورية تنزانيا المتحدة هي بلد راند من حيث تطبيق نهج البرنامج الجديد الخاص بالخطط الاستراتيجية القطرية والرامي إلى توضيح دور البرنامج ومزاياه النسبية في تلبية الاحتياجات القطرية وإلى تحديد النتائج المتمثلة في المساعدة التي سيقدمها البرنامج إلى الحكومة كي تحقق الغايات الوطنية والعالمية المتصلة بتحدي القضاء على الجوع وإلى إيلاء الأولوية للإجراءات التي تستهدف تحقيق هذه النتائج.</p>	<p>نهاية عام 2016</p>

رد الإدارة على توصيات تقييم الحافظة القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (2011-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
<p>ينبغي للبرنامج أن يستكشف كيفية الوصول بتفويض السلطات إلى مستواه الأمثل فيما يتعلق بتعديلات الميزانية واستخدام أموال البرامج؛</p> <p>ينبغي أن يكون عام 2016 عاماً انتقالياً وأن يُبرمج تبعاً لذلك، على سبيل المثال بتمديد البرنامج القطري رهناً بوضع استراتيجية قطرية جديدة.</p>		<p>وسُعرض النهج الجديد على المجلس إلى جانب خطة البرنامج الاستراتيجية الجديدة والمبادرات المؤسسية التكميلية مثل استعراض الإطار المالي. والميزة المحتملة للاستعاضة عن وثائق المشاريع بخطة استراتيجية قطرية بوصفها وثيقة الاستراتيجية والبرامج الوحيدة على المستوى القطري هي تعزيز الكفاءة والفعالية في إطار الإدارة الداخلية والعمليات. ويحد نموذج التمويل الحالي من المرونة وإدخال التعديلات على الميزانية في الوقت المناسب وتزداد هذه القيود سوءاً من جراء الشروط التي تفرضها الجهات المانحة.</p> <p>وسيهدف استعراض الإطار المالي إلى ضمان تعزيز مرونة المكاتب القطرية إلى أقصى حد عبر هيكل الميزانية الداعم من أجل تنفيذ جميع التدخلات. وسيقدم هيكل منقح للميزانية التشغيلية إلى المجلس كي يوافق عليه في دورته العادية الثانية لعام 2016.</p> <p>وستكون سنة 2016 بمثابة سنة انتقالية بالنسبة إلى المكتب القطري حتى تتم الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة.</p>	<p>نهاية عام 2016</p> <p>نهاية عام 2016</p>
<p>التوصية 3: في جمهورية تنزانيا المتحدة، ينبغي للبرنامج أن يتحول من العمليات إلى توفير المشورة في عمله الخاص بالمساعدة الغذائية. وبدعم من المكتب الإقليمي وشعبة السياسات والبرامج في المقر الرئيسي، ينبغي للمكتب القطري أن يُركز على ما يلي:</p> <p>التوصيات التشغيلية، بما في ذلك الشراء واللوجستيات من أجل دعم عمليات التحويل الإنسانية في البلد والمنطقة؛</p> <p>المساعدة التقنية؛ وخاصة بشأن تحويلات النقود والقوائم، والحماية الاجتماعية؛</p> <p>نقل الغذاء فقط في حالات الطوارئ المنطوية على لاجئين وغير ذلك من الأزمات التي لا تستطيع الحكومة التصدي لها وحدها.</p>	<p>المكتب القطري والمكتب الإقليمي في جوهانسبرغ وشعبة السياسات والبرامج</p>	<p>موافق عليها جزئياً.</p> <p>يُتيح المكتب القطري الخدمات التشغيلية بما فيها خدمات الشراء واللوجستيات من أجل دعم عمليات التحويل الإنسانية في البلد والمنطقة. وجمهورية تنزانيا المتحدة هي مصدر رئيسي لعمليات الشراء الإقليمية ولا سيما شراء الذرة من أجل المرفق العالمي لإدارة السلع. ويعزى ذلك جزئياً إلى كون منتجات تنزانيا الغذائية التي يشتريها البرنامج غير محورة جينياً تمثيلاً مع ما هو مفضل في عدة بلدان ومع القيود التي تفرضها بعض الحكومات على الواردات من الكائنات المحورة جينياً. وييسر المكتب القطري الخدمات اللوجستية المتعلقة بعمليات النقل البري إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وجنوب السودان وعمليات النقل البحري إلى الصومال. وتعتبر أسعار الذرة التي تنتجها تنزانيا تنافسية جداً مقارنة بأسعار الذرة المنتجة في ملاوي أو جنوب أفريقيا أو زامبيا.</p>	<p>قيد التنفيذ</p>

رد الإدارة على توصيات تقييم الحافظة القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (2011-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
		<p>ويعتزم المكتب الإقليمي الاستعانة بخبير متخصص في سلاسل الإمداد لتحليل استخدام الممرات اللوجستية الرئيسية في المنطقة بما فيها ممر دار السلام مما يتوقع أن يعود بالفائدة على المكتب القطري وعلى الحكومة.</p> <p>وسيقدم المكتب القطري مزيداً من المساعدة التقنية وخصوصاً بشأن التحويلات النقدية والحماية الاجتماعية. وقد نظم المكتب أنشطة البرنامج التدريبية المتعددة الوظائف المتعلقة بالتحويلات النقدية. وتجرى تقييمات الجدوى القطاعية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والشؤون المالية في مخيم اللاجئين لتوجيه اعتماد التحويلات النقدية بحلول عام 2016.</p> <p>ولا تؤيد إدارة المكتب الإقليمي والمكتب القطري تأييداً تاماً التوصية بقصر استخدام نقل الأغذية على حالات الطوارئ. ولا يتوقع أن تحل التدخلات غير الغذائية مثل التحويلات القائمة على النقد محل جميع الأنشطة العامة لتوزيع الأغذية وتوفير التغذية التكميلية. وعلى سبيل المثال، لا تتاح مستحضرات SuperCereals عادة في الأسواق المحلية وقد يكون توفير الغذاء أفضل طريقة تحويل بالنسبة إلى بعض المشاريع التدريبية من أجل التصدي للفجوات التغذوية في البلد. وعلاوة على ذلك، تتأخم جمهورية تنزانيا المتحدة بلداناً ذات وضع سياسي متقلب ولا يستبعد أن تظل تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين.</p>	<p>منتصف عام 2016</p> <p>نهاية عام 2016</p>
<p>التوصية 4: ينبغي للمكتب القطري أن يضمن، بدعم من المكتب الإقليمي ووحدة الأزمات الإنسانية وحالات الانتقال في المقر الرئيسي، أن أي دعم يقدم في المستقبل للاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة يستند إلى إعادة تقدير لدور البرنامج وميزته المقارنة وتبرير لهما فيما يتعلق بتقديم المساعدة الغذائية في الأجلين المتوسط والبعيد.</p> <p>وينبغي لأي اقتراح جديد بدعم اللاجئين أن يتصدى صراحةً لإمكانية توقف البرنامج عن تقديم المساعدة الغذائية للاجئين المتوسط والبعيد. وينبغي للخطط أن تتضمن فترة انتقالية تُسَلَّم فيها المسؤولية إلى وزارة الشؤون الداخلية، وربما أيضاً منظمات دولية أخرى، وتوقف جميع أشكال المساعدة باستثناء المساعدة الطارئة على الخطوط الأمامية للاجئين والتغذية التكميلية</p>	<p>المكتب القطري والمكتب الإقليمي في جوهانسبرغ وشعبة السياسات والبرامج</p>	<p>غير موافق عليها.</p> <p>سيستعرض البرنامج ويعيد تقييم دوره ومزاياه النسبية في مجال تقديم المساعدة إلى اللاجئين في إطار عمليات الاستعراض الاستراتيجي والخطة الاستراتيجية القطرية المذكورة في الردود على التوصيتين 1 و2.</p> <p>وجددير بالذكر أن وضع البلد الجغرافي السياسي يجعله عرضة لتدفق اللاجئين المنتظم. فمنذ بداية عام 2015، عبر حوالي 90 000 لاجئ جديد من بوروندي الحدود ويتوقع أن يرتفع عدد هؤلاء اللاجئين ليصل إلى 150 000 شخص. وتحد القيود التي تفرضها الحكومة على تحركات اللاجئين من الخيارات المتاحة لهم لضمان الاحتياجات الغذائية الأساسية ومن قدرتهم</p>	<p>غير متاح</p>

رد الإدارة على توصيات تقييم الحافظة القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (2011-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
للفئات الضعيفة مثل الحوامل والمرضعات وصغار الأطفال، وهي المجالات التي يتمتع فيها البرنامج بميزة نسبية.		على المشاركة في فرص كسب العيش مما يجعل المساعدة الغذائية والتغذية أمراً أساسياً. وفي الوقت الحالي، توجد مصادر قليلة لتقديم المساعدة الغذائية إلى السكان اللاجئين في البلد ولا تتوفر لدى أي جهاز حكومي الوسائل اللازمة للاضطلاع بهذا الدور. ورهنأ بنتائج عملية الخطة الاستراتيجية القطرية وبناء على طلب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سيظل البرنامج يقدم المساعدة الغذائية والتغذية إلى اللاجئين باعتماد التحويلات النقدية حيثما يكون ممكناً.	
<p>التوصية 5: ينبغي للمكتب القطري، بالتشاور مع المكتب الإقليمي وشعبة السياسات والبرامج في المقر الرئيسي، أن يعمل على الارتقاء بقيمة مبادرة توحيد الأداء إلى الحد الأمثل في جمهورية تنزانيا المتحدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ ينبغي للبرنامج أن يجري استعراضاً مؤسسياً لخبرته فيما يتعلق بمبادرة توحيد الأداء من أجل توضيح موقفه المؤسسي ومسؤولياته على مختلف المستويات. ◀ مع قيام الأمم المتحدة بالإعداد للمرحلة الثانية من توحيد الأداء ولخطة ثانية من خطط عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ينبغي للمكتب القطري أن يعمل مع الوكالات الشريكة على إيجاد طرق جديدة لتحقيق توصيات التقييم العالمي لتوحيد الأداء، مع التركيز على تحسين الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى بلدان البرنامج وتيسير ممارسات تصريف الأعمال وموائمتها⁽¹⁾. 	المكتب القطري والمكتب الإقليمي في جوهانسبرغ وشعبة السياسات والبرامج	<p>موافق عليها.</p> <p>شارك البرنامج في تقييم عالمي مستقل لنهج الأمم المتحدة لتوحيد الأداء في عام 2012. وساهمت الدروس المستخلصة من جمهورية تنزانيا المتحدة بوصفها بلداً رانداً في المرحلة الثانية من مبادرة توحيد الأداء. ومن المقرر إعادة تقييم إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بالنهج خلال عام 2016 إعداداً لاعتماد آلية الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2017. وسيشارك البرنامج على مستوى المقر الرئيسي في هذه العملية بإشراك المكتب الإقليمي والمكتب القطري عند الاقتضاء لتوضيح موقفه المؤسسي ومسؤولياته.</p> <p>ويعمل المكتب القطري بالاستناد إلى خبرته المتصلة بنهج توحيد الأداء مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم لتحديد فرص تحسين الأداء المشترك واغتنام هذه الفرص مثل الفرص المتاحة عبر خطة عمل الأمم المتحدة الثانية للمساعدة الإنمائية. وفي سياق حالات الطوارئ، يعمل البرنامج مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على دعم اللاجئين من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بناء على القواعد الإنسانية.</p>	نهاية عام 2016
		قيد التنفيذ	

⁽¹⁾ الأمم المتحدة. 2012. "تقييم مستقل للدروس المستفادة من توحيد الأداء".

رد الإدارة على توصيات تقييم الحافظة القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (2011-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
<p>التوصية 6: ينبغي للمكتب القطري أن يضمن، بدعم من المكتب الإقليمي ومكتب الشؤون الجنسانية في المقر الرئيسي، أن خدماته الاستشارية بشأن المساعدة الغذائية في المستقبل تحدد كيف ستندفد سياسة البرنامج للمساواة بين الجنسين (2015-2020) في كل نشاط. وينبغي للمكتب القطري أيضاً أن يُسند الأولوية لتوفير الموارد من أجل تنفيذ سياسة القضايا الجنسانية</p>	<p>المكتب القطري والمكتب الإقليمي في جوهانسبرغ ومكتب الشؤون الجنسانية</p>	<p>موافق عليها. يعمل المكتب القطري على إنشاء شبكة للتناج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين عقب الموافقة على سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2015-2020. وستعزز هذه الشبكة المشتركة بين الوظائف الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين في صفوف موظفي المكتب القطري والمكاتب الفرعية لتحسين أنشطة البرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية.</p> <p>ويلتزم البرنامج التزاماً تاماً بالوفاء بمعايير خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتجاوزها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم هذين الأمرين بشكل مستدام على نطاق جميع العمليات. كما يلتزم التزاماً تاماً بالوفاء بالمؤشرات الثمانية المتصلة بالمساواة بين الجنسين الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وتخصص الموارد للأنشطة المتصلة بالمساواة بين الجنسين بناء على توقعات المتطلبات التشغيلية التي تقدمها جميع المكاتب القطرية في إطار خطة الإدارة الثلاثية السنوات (2016-2018). وقد حُدث فهرس الأنشطة المتصلة بالمساواة بين الجنسين في عام 2014 باستخدام الحاصل والأمتلة الواردة في تحليل نفقات هذه الأنشطة الذي أجراه المكتب القطري لتقييم الأنشطة المتصلة بالمساواة بين الجنسين التي نفذت خلال عام 2014. وستكرر هذه العملية في عامي 2015 و2016.</p>	<p>ديسمبر/كانون الأول 2016</p> <p>قيد التنفيذ</p>

